واقع تطبيق لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية

أ.د/ وليد مرسي علي الصغير
أستاذ متفرغ بقسم الإدارة الرياضية
كلية التربية الرياضية للبنين – جامعة حلوان
أ.د/ السعدني خليل عبد الغني السعدني
أستاذ الإدارة الرياضية بقسم الإدارة الرياضية
كلية التربية الرياضية للبنين – جامعة حلوان
الباحث/ خالد عبد النبي حسانين
مدرس مساعد بقسم الإدارة الرياضية
كلية التربية الرياضية للبنين – جامعة الأزهر
Doi: 10.21608/jsbsh.2025.345744.2906

مقدمة البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على واقع تطبيق لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية وما تحققه من سرعة ودقة وشفافية في العمل و تطوير الأداء والحد من السلبيات الموجودة من خلال زيادة اللامركزية بين المستويات الإدارية بغرض اختصار الإجراءات الروتينية التي تبدد الكثير من الوقت والجهد في عملية اتخاذ القرارات مع إتاحة قدر أكبر من الحرية للعاملين لاتخاذ القرار والاستفادة من قدراتهم وذلك من اجل الوقوف على متطلبات تطبيق لائحة شركات الخدمات الرياضية

واستخدم الباحثون المنهج الوصفي و ذلك لملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها ، كما تم اختيار عينة البحث الأساسية من مجتمع البحث من (مديرى شركات الخدمات الرياضية، أعضاء مجلس إدارات شركات الخدمات الرياضية) بالطريقة العشوائية بإجمالى (١٢٣) فرداً بنسبة (٥٠٪) من إجمالى مجتمع الدراسة البالغ (٣٤٦) فرداً ، توصل الباحثون لأهم نتائج البحث والتى من أهمها ضرورة سن قانون للإستثمار يشجع المستثمر على الإستثمار داخل المجال الرياضي مع ضع قوانين لضمان الإستثمار الخاص وضمان وظيفة إقتصاد السوق الحر ضرورة وجود إدارة متخصصة داخل كل مؤسسة رياضية للإستثمار وكذلك وجود إدارة خاصة بالإستثمار بمديريات الشباب والرياضة يكون من ضمن إختصاصها ترخيص تلك الشركات وبيان للمستثمرين أهمية هذا الترخيص .

و لقد أصبحت الرياضة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد، الأمر الذي أدى بالدول عبر أنحاء العالم إلى تكييف وتحديث منظماتها إداريا وقانونيا لا سيما تلك المتعلقة بالرياضة ومختلف جوانبها خاصة في عصر الاحتراف الرياضي الذي فرض قواعد وجاء بمفاهيم عكس التي كانت معروفة في ظل

ممارسة الرياضة كهواية حيث أصبحت الرياضة مرتبطة بتحقيق الأرباح إلى جانب المنافسة وتحقيق الإنجازات

وقد أشار كل من كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرين (٢٠١٤) أن الرياضة تعد جزءا من الدورة الاقتصادية بما تمتلكه من أنشطة جماعية للإنتاج والاستهلاك، فقد ارتبطت صناعة الرياضة بالشركات التجارية والمصانع ووسائل الإعلام واللاعبين والفرق الرياضية والمنظمات الرياضية، كما ارتبطت أيضا بأعمال خارج نطاق الرياضة مثل الاتحاد مع الأحداث التي تمت بمعرفة الشركات واللاعبين ويتم فيها بيع منتجات رياضية والتعاقد مع التلفزيون لصالح هذه الصناديق مما يساهم في تحقيق هدف الاستثمار الأمثل والذي يتمثل فيه الإنماء الاقتصادي وما يتولد عنه من عوائد تعود على المستثمر. (، ١١ : ٥٤)

وأشار حسن أحمد الشافعى (٢٠٠٦): إلى أن موضوع شركات الخدمات الرياضية من أهم المواضيع القانونية، لإرتباطه إرتباطاً مباشراً، بواقع الحياة الإقتصادية والتجارية ، فكلما تطور عالم الإقتصاد والتجارة تطور معه دور شركات الخدمات الرياضية كوسيلة لمجاراة التقدم المنتظم والمضطرد، ولهذا يعد قانون الرياضة الجديد، من الخطوات المهمة التي إتخذتها الدولة في هذا المجال لتوضيح ما يخص ضوابط وآليات إنشاء شركات الخدمات الرياضية، والذي جاء مواكباً للتغيرات العالمية في مجال الرياضة وعدم حصرها في إطار الأنشطة والممارسة فقط، بل النظر إليها كصناعة ونشاط إستثماري، حيث فتح مجال الإستثمار الكثير من الجوانب اللامركزية التي ساهمت في سهولة ودعم اتخاذ القرار ،كماأن شركات الخدمات الرياضية يمكن أن تساهم بشكل فعال فى الإرتقاء بالمنظومة الرياضية من خلال تقديمها لبرامج مختلفة من شأنها العمل علي توسيع قاعدة الممارسة الرياضية والإرتقاء بالفرق والمنتخبات القومية ودعمها في البطولات والمسابقات الرسمية (٤ : ١٩)

ومن هذا المنطلق، نلقى الضوء على نشأة الشركات الرياضية فى مصر ومقومات نجاحها.

قد بدأت فكرة إنشاء الشركات الرياضية منذ عملية تطبيق الاحتراف فى تسعينيات القرن الماضي، وإتخذت الدول الأوروبية فى تطبيق ذلك بشكل متوسع ومن بعدها العديد من دول الخليج، حيث تحولت صناعة الرياضة خلال ٣٠ عاماً الماضية من نشاط بدني اجتماعي إلى نشاط إقتصادي وإستثماري، فلم تعد تقتصر على مجرد منافسات وبطولات، ولكنها أصبحت صناعة ضخمة يعتمد عليها العديد من الدول من أجل نموها الإقتصادي. ففى أوروبا تتداول أسهم الأندية الرياضية فى أسواق المال العالمية، وتتناقل ملكيتها بين مستثمرين عالميين بشكل مستمر وتحقق عوائد طائلة تضاهى إيرادات الشركات الصناعية.

ويصدر الوزير المختص قراراً ينظم قواعد وشروط وإجراءات منح تراخيص مزاولة أعمال الخدمات الرياضية وغير ذلك من الأمور التنظيمية، وللوزير المختص وقف إصدار التراخيص حال مخالفة شروط

ترخيصها بناءً على طلب الجهة الإدارية المركزية.

ويحدد الوزير المختص رسوم منح التراخيص بما لا يجاوز ١٪ من رأسمال الشركة، ويجوز له وضع حد أدنى وحد أقصى لأسعار الخدمات التى تقدمها الشركات المرخص لها وللوزير المختص إصدار قرار مسبب بإلغاء الترخيص الصادر للشركة أو إيقافه كلياً أو جزئياً لمدة أو لمدد لا تتجاوز ٣ سنوات فى حال إرتكاب الشركة أى مخالفة لأحكام هذا القانون أو القارات الصادرة تنفيذاً له ولا يخل هذا القرار بتوقيع العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون، ويجوز التظلم من هذا القرار وفقاً للإجراءات المعتادة. **(قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧: ٩)**

تعريف شركات المساهمة:

والشركات المساهمة : هى شركات ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة بالطريقة التي يحدها القانون ، ولا يكون كل شريك فيها مسئولا عن ديون الشركة إلا بقد ما يمتلكه من أسهم ، ويكون لها أسم تجاري مشتق من الغرض الذي أنشئت من أجله ، ويجوز أن أن يتضمن الأسم التجاري للشركة أسماً أو لقباً لواحد أو أكثر من مؤسسيه. **(قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتعديلاته لسنة : ١٨ ٢٠: ١٠)**

الجمعية العامة لشركات الخدمات الرياضية : لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريقة الأصالة أو الإنابة ، ويشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة بموجب توكيل أو تفويض كتابي ، ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العمومية ، وتوضح اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته الضوابط التي تتبع في الإنابة ، سواء كان النائب من المساهمين أو من غيرهم . **(قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتعديلاته لسنة : ١٨ ٢٠)**

مجلس إدارة شركات الخدمات الرياضية : عدد من الأعضاء يتولون إدارة الشركة لا يقل عددهم عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات وفقاً للطريقة المبينة بنظام الشركة وإستثناء من ذلك يكون تعيين مجلس الإدارة الأول عن طريق المؤسسين لمدة أقصاها خمس سنوات .**(قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتعديلاته لسنة : ١٨ ٢٠)**

مراقب حسابات شركات الخدمات الرياضية : يراقب حسابات الشركة مراقب حسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينة الجمعية العامة وتقدر أتعابه ، بإستثناء مراقب الحسابات الأول الذي يعينه مؤسسو الشركة لحين إنعقاد أول جمعية عامة للشركة . **(قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ١: ٧٤)**

وتشمل مجالات الخدمات الرياضية محل الترخيص ما يلى :

- إنشاء الأندية الخاصة .

- إنشاء وإدارة الملاعب الرياضية أو الصالات المغطاة أو مجمعات السباحة.
- إنشاء الأندية الصحية أو مراكز اللياقة البدنية.
- إنشاء الأكاديميات (الأكاديميات الرياضية أو أكاديميات التأهيل الرياضي العسكري.
- التسويق الرياضي .
- إدارة وتشغيل الاندية ا والألعاب الرياضية. وللوزير المختص إضافة مجالات أخرى تتصل بأعمال الخدمات الرياضية (**الدليل الإرشادى ، ١٥ : ٢**)

مشكلة البحث:

وتأسيسا على ما سبق ، يمكن القول أن الخطوات الأولى لنجاح الإستثمار الرياضي الخاص بإنشاء شركات الخدمات الرياضية في مصر ودخولها عالم الإستثمار الرياضي هي البحث عن أفضل الوسائل لجذب المستثمرين وتعديل اللوائح والقوانين لكي تدعم الإستثمار في المجال الرياضي ، ولذلك يجب جذب رجال الأعمال لخوض هذا المجال وتقدير المستثمر الذي يستثمر في مجال الرياضة ، ويجب النهوض بعملية الإستثمار في الرياضة وذلك عن طريق إنشاء شركات مساهمة لدفع عجلة الإستثمارات وتطوير مشاركة المجتمع في رعاية وصناعة الرياضة والعمل على تحديث المنشآت الرياضية وإدارتها إدارة إقتصادية ناجحة .

كما أن عملية الإستثمار تواجه العديد من الصعوبات سواء كانت صعوبات تتعلق بالجانب الإداري أو الإجرائي والتي تتمثل في تعدد الهيئات والجهات التي يجب أن يتردد عليها المستثمر للحصول على التراخيص بالإستثمار، بالإضافة إلى تعدد الأوراق المطلوبة لكل جهة والتعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر نتيجة عدم إدراك مواد ونصوص وقوانين ولوائح الإستثمار بمصر، أو صعوبات تتعلق بالجانب الإقتصادي من حيث المحددات الخاصة بالسياسات الإقتصادية ودرجة الإستقرار الإقتصادي وإستقرار المستوى العام للأسعار وكذلك الصعوبات التي تتعلق سواء بالقوانين و التشريعات الخاصة بالإستثمار أو الصعوبات التي تنتج عن عدم توفير البيانات والمعلومات التي تهم المستثمر والتي يحتاج إليها في اتخاذ قرار الإستثمار بها ، بالإضافة إلى أن لائحة منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية لم تأتى بالشكل المطلوب حيث ظهر عند التطبيق العديد من المعوقات والتي أدت إلي عزوف المستثمرين عن توفيق أوضاع شركاتهم لعدم وجود ضمانات وحوافز تجذبهم لتوفيق الأوضاع وكذلك عدم وجود شكل إداري وقانونى واضح لآلية العمل في هذا الملف مما أدي أيضاً إلي عدم تحقيق الأهداف المرجوة .

ونظراً لما سبق ذكره وجد الباحثون ضرورة القيام ببحث علمى يتناول ، متطلبات تطبيق لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية فى مصر، نظراً لأهمية النتائج المتوقعة من هذا البحث فى التعرف على تلك المتطلبات والتعرف علي العقبات التى تواجه المستثمرين وتقديم الحلول والمقترحات

التى من شأنها العمل علي تطوير و تهيئة المناخ الإستثماري في الرياضة المصرية والعمل بشكل كبير على الإرتقاء بمستوي تلك الشركات الرياضية حيث تتضح أهمية البحث من خلال التالى .

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية موضوع البحث من الناحية القانونية فى تحليل ومناقشة وضعية القوانين التى أوردها المشرع المصرى والتى من أهمها قانون الرياضة رقم(٧١) لسنة(٢٠١٧م) والمتعلقة مباشرة بالموضوع ، وكذا الورادة فى لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضة المعدل بالقرار رقم(١٢٥) لسنة (٢٠١٨) المتعلقة بشركات الخدمات الرياضية ، وكذا الكشف عن المعوقات الإدارية والتنظيمية والتشريعية ومحاولة التوصل إلى حلول من الممكن أن تساهم فى إنجاح شركات الخدمات الرياضية .

الأهمية التطبيقية :

تكمن أهمية البحث التطبيقية في أنة يساهم فى إيجاد الحلول للتغلب على المعوقات التي تحول دون البدء في تطبيق لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضة والتي يمكن أن تمثل حاجز كبير نحو دخول المستثمرين إلى الساحة الرياضية والخوف الشديد من الفشل وخسارة الأموال المستثمرة في المجال الرياضي

أهداف البحث :

– يهدف البحث الي التعرف علي متطلبات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية

(الإدارية – التنظيمية – التشريعية) بجمهورية مصر العربية .

تساؤلات البحث :

– ما هى المتطلبات (الإدارية – التنظيمية – التشريعية)اللازمة لتطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية .

مصطلحات البحث :

لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية :

لائحة وضعتها وزارة الشباب والرياضة بالقرار الوزاري رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨ ، وشملت في بنودها علي ١٤ مادة ، وتهدف الى تكوين شركات المساهمة والقيام بمجالات متعددة منها إنشاء الأندية الخاصة وإنشاء وإدارة الملاعب الرياضية والأندية الصحية والأكاديميات.

(لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية، مادة: ١)

الخدمات الرياضية :

جميع الخدمات التى تقدم من خلال المجال الرياضى ،وتتخذ الخدمات الرياضية صورة الإدارة أو التسويق أ التشغيل أو إدارة الألعاب الرياضية أو الأندية الخاصة أو الاكاديميات أو الأندية الصحية أو مراكز اللياقة البدنية. **(قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧: ١٩)**

الدراسات السابقة :

أولا : الدراسات العربية:

دراسة علاء حسن عبدالرحمن جاب الله (٢٠٢٢) (٨) بعنون العائد الإقتصادى لوزارة الشباب والرياضة جراء تراخيص شركات الخدمات الرياضية وفقاً لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ وتهدف إلى التعرف على العائد الإقتصادى لوزارة الشباب والرياضة جراء تراخيص شركات الخدمات الرياضية وفقاً لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ ، واستخدم الباحثون المنهج الوصفى و الاستبيان والعينة **من العاملين بوزارة الشباب والرياضة ومديري شركات الخدمات الرياضة والبالغ عددهم (٦٦٢)**

وكانت من أهم النتائج والاستخلاصات التي توصل إليها الباحثون ما يلي:

- وضع بنود تعاقدية تتيح للشركات الرياضة إحداث التعاملات الإستثمارية اللازمة وفقاً لطبيعة السوق
- توفير القيادات المؤهلة بوزارة الشباب والرياضة للتعامل مع آليات تراخيص شركات الخدمات الرياضية .
- وجود لجنة وزارية ذات هيكل تنظيمى محدد بالوزارة تعنى بمتابعة شركات الخدمات الرياضية.
- القيام بالإشراف والرقابة على الشركات الرياضية لضمان تنفيذ المواصفات المطلوبة من قبل الوزارة.

دراسة ماجد جمال محمد على (٢٠٢١)(١٢) أثر تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية على تطويرالمنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية ويهدف البحث الى التعرف على أثر تطبيق لائحة قواعد من التراخيص لشركات الخدمات الرياضية على تطوير المنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية واستخدم الباحثون الوصفى والاستبيان وتحليل الوثائق وبلغ تعداد العينة ١٣٨مفردة فى أعضاء مكتب ترخيص شركات الخدمات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة وكذلك العاملين بالإدارة المركزية للإستثمارارت الرياضية أعضاء مجالس شركات الخدمات الرياضية ومن أهم النتائج والاستخلاصات التي توصل إليها الباحثون ما يلي:

- وجودالعديد من المعوقات التى تواجه تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية.
- إنشاء هيكل تنظيمى لإدارة شركات الخدمات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة
- تقديم بعض التسهيلات للمستثمرين لتحفيزهم للاستثمار داخل المجال الرياضى وإنشاء شركتهم .
- القصور فى المعلومات الموجودة عن شركات الخدمات الرياضية والوعى بأهميتها.

ثانيا : الدراسات الأجنبية:

Yuhao Wang **يوهان وانج (٢٠٢١)(١٨) : تحليل مخاطر وإستراتيجيات الاستثمار فى صناعة الرياضة العالمية وتهدف الدراسة إلى** تقديم بعض النصائح من خلال تحليل المخاطر التى يمكن مواجهتها فى الاستثمارات الرياضية وفهم خصائص هذه المخاطر للقدرة على التغلب عليها واستخدم الباحثونالمنهج الوصفى التحليلى والاستبيان واشتملت عينة الدراسة على مجموعة من المستثمرين المتخصصين فى الاستثمار الرياضى يبلغ عددهم ١٣٠ مستثمر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها

- الاستثمار فى سوق الرياضة هو إتجاه إستثماري مأمول والإستثمار فى صناعة الرياضة يوفر عوائد ثابته.
- أهمية وضع خطط إستثماريةمختلفة حسب إتجاهات الإستثمار المختلفة وأهدافه المتنعه
- ضرورة وجود دعم قوى ليكون هناك المزيد من فرص الاستثمار فى الرياضة.

مدى الإستفادة من الدراسات السابقة :

بوجه عام فقد إستفاد الباحثون من تلك الدراسات في الأتي :

١. إن النتائج التي تم التوصل إليها كانت تقديماً هاماً لموضوع البحث ، وقد استوجب ذلك ضرورة البحث في نفس الاتجاه في محاولة للتوصل إلى نتائج وأفكار وتوصيات جديدة .
٢. معرفة أهم المراجع التي يمكن الرجوع لها والاعتماد عليها وأماكن الحصول عليها
٣. تحديد أدوات جمع البيانات والإستبيانات المناسبة للبحث

إجراءات البحث :

منهج البحث :

إستخدم الباحثون المنهج الوصفي القائم على الدراسات المسحية نظراً لملائمته لطبيعة هذا البحث .

مجتمع وعينة البحث :

تم اختيار عينة الدارسة من (مديرى شركات الخدمات الرياضية، أعضاء مجلس إدارات شركات الخدمات الرياضية) بالطريقة العشوائية بإجمالى (١٢٣) فرداً بنسبة (٥٠٪) من إجمالى مجتمع الدراسة البالغ (٣٤٦) فرداً .

١ – أدوات جمع البيانات :

إستخدم الباحثون لجمع بيانات البحث الأدوات الآتية:

– إستمارة إستبيان لتحديد متطلبات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية من تصميم الباحثون وقد إتبع الخطوات التالية:

– الإطلاع على الوثائق والسجلات الخاصة بكل من لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية ،قانون الرياضة الجديد رقم (٧١) لسنة (٢٠١٧)

– الإطلاع على المراجع العلمية ونتائج وتوصيات الدراسات السابقة والمرتبطة بمجال البحث.

من خلال ذلك تمكن الباحثون من تحديد محاور الإستبيان وقد تمثلت محاور الإستبيان فى الأتى:

المحـور الأول (المتطلبـات الإداريـة)**المحـور الثـاني**(المتطلبات التنظيمية)**المحـور الثالـث** (المتطلبات التشريعية)

٢ – المعاملات العلمية لتقنين إستمارة الإستبان:

١ – الصدق:

– صدق المحتوي

وقام الباحثون بعرض إستمارة الإستبيان على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) خبراء بحيث لا تقل مدة خبرتهم فى المجال عن (١٠) سنوات وذلك لإبداء الرأي فى مدي تناسب المحاور لموضوع البحث، وقد تم اختيار المحاور التى حصلت على نسبة ٧٠٪ فأكثر من مجموعة أراء الخبراء ، والجدول (١) يوضح ذلك .

جدول (١) التكرار والنسبه المئويه لآراء السادة الخبراء حول محاور إستمارة الإستبيان (ن = ٧)

م	المحور	التكرار	النسبة المئوية
الأول	المتطلبات الإدارية	٧	١٠٠٪
الثانى	المتطلبات التنظيمية	٦	٨٦٪
الثالث	المتطلبات التشريعية	٧	١٠٠٪

مقبول (الحد الأدنى للنسبة المئوية المقبولة إحصائياً عند ن = ٧خبراء = ٨٠٪)

يتضح من جدول (١) : موافقة السادة الخبراء بنسبة تراوحت ما بين (٨٦٪ : ١٠٠٪) على المحاور المقترحة للإستبيان، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة جميع محاور الإستبيان.

– بعد موافقة السادة الخبراء على المحاور المقترحة تم تحديد وصياغة مجموعة من العبارات تندرج تحت كل محور من محاور الإستبيان الخاص بها ، وقد بلغ عدد العبارات (٢٨) عبارة موزعة على المحاور كالتالي :

١. **المتطلبات الإدارية . وعدد عباراته (٧) عبارة .**
٢. **المتطلبات التنظيمية . وعدد عباراته (١٤) عبارة .**
٣. **المتطلبات التشريعية . وعدد عباراته (٧) عبارات .**

تم عرض إستمارة الإستبيان فى صورتها المبدئية على السادة الخبراء بهدف:

التأكد من كفاية ومناسبة العبارات لكل محور ، التأكد من سلامة وصياغة العبارات ، إضافة أو دمج أو حذف أو نقل ما يرونة مناسباً من العبارات.

- ويوضح جدول (٣) النسبة المئوية لإتفاق السادة الخبراء على عبارات إستمار الإستبيان.

جدول (٢) التكرار والنسبة المئوية لأراء السادة الخبراء على عبارات الصورة الأولية لإستمارة الإستبيان (ن = ٧)

المحاور	العبـــــارات							
المتطلبات الإدارية	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
	تكرارها	٦	٧	٧	٦	٦	٥	٧
	النسبة المئوية	٨٦٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٨٦٪	٨٦٪	٧١٪	١٠٠٪
المتطلبات التنظيمية	رقم العبارة	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
	تكرارها	٧	٦	٧	٥	٦	٧	٦
	النسبة المئوية	١٠٠٪	٨٦٪	١٠٠٪	٧١٪	٨٦٪	١٠٠٪	٨٦٪
	رقم العبارة	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
	تكرارها	٤	٦	٧	٦	٥	٧	٦
	النسبة المئوية	٥٧٪	٨٦٪	١٠٠٪	٨٦٪	٧١٪	١٠٠٪	٨٦٪
المتطلبات التشريعية	رقم العبارة	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
	تكرارها	٧	٦	٦	٧	٥	٦	٦
	النسبة المئوية	١٠٠٪	٨٦٪	٨٦٪	١٠٠٪	٧١٪	٨٦٪	٨٦٪

مقبول (الحد الأدنى للنسبة المئوية المقبولة إحصائياً عند ن = ٧خبراء = ٧٠٪)

يتضح من جدول (٢) موافقة الخبراء على عبارات الصورة المبدئية لإستمارة الإستبيان لتصبح الصورة النهائية قبل حساب صدق الإتساق الداخلى مكونة من (٢٨) عبارة .

(٢) صدق الإتساق الداخلي :

لحساب صدق الإتساق الداخلي للإستبيان قام الباحثون بتطبيقه على عينة قوامها (٢٠) فرداً والمتمثلة من جميع فئات البحث ومن خارج العينة الأساسية للبحث ، وقد تم حساب معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الإستبيان والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمي إليه ، وقد تم حساب معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الإستبيان والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمي إليه ، كما تم حساب معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الإستبيان والدرجة الكلية للإستبيان ، وكذلك تم حساب معاملات الإرتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للإستبيان ، والجداول (٣) ، (٤) ، (٥) توضح النتيجة على التوالي .

جدول (٣) الإتساق الداخلى لعبارات إستمارة الإستبيان (ن = ٢٠)

المتطلبات الإدارية		المتطلبات التنظيمية		المتطلبات التشريعية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٧٣	٨	٠,٦٥	٢٢	٠,٦٥
٢	٠,٨٥	٩	٠,٦٠	٢٣	٠,٦٩
٣	٠,٧٠	١٠	٠,٥٩	٢٤	٠,٦٩
٤	٠,٧٢	١١	٠,٦١	٢٥	٠,٨٠
٥	٠,٦٥	١٢	٠,٥٣	٢٢	٠,٩٠
٦	٠,٨٤	١٣	٠,٧٠	٢٦	٠,٧١
٧	٠,٧٢	١٤	٠,٧٩	٢٧	٠,٨٧
		١٥	٠,٧٨	٢٨	٠,٧٨
		١٦	٠,٧٣		
		١٧	٠,٧٣		

		١٨	٠,٨٩		
		١٩	٠,٧٦		
		٢٠	٠,٧٨		
		٢١	٠,٨١		

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يتضح من جدول (٣) معاملات الارتباط كل عبارة بالمحور وبإجمالى الإستبيان دالة إحصائياً مما يدل على الإتساق الداخلى لعبارات الإستبيان

جدول (٤) الإتساق الداخلى لمحاور إستمارة الإستبيان (ن = ٢٠)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٧٧	٩	٠,٧٦	١٧	٠,٨٣	٢٥	٠,٥٣
٢	٠,٨١	١٠	٠,٨٠	١٨	٠,٨٢	٢٦	٠,٥٥
٣	٠,٧٢	١١	٠,٧٦	١٩	٠,٧٠	٢٧	٠,٧٥
٤	٠,٦٣	١٢	٠,٦٢	٢٠	٠,٧٨	٢٨	٠,٧٥
٥	٠,٦٩	١٣	٠,٥٩	٢١	٠,٦٣		
٦	٠,٧٩	١٤	٠,٥٨	٢٢	٠,٦٣		
٧	٠,٦٤	١٥	٠,٥٦	٢٣	٠,٧٢		
٨	٠,٧٠	١٦	٠,٦٠	٢٤	٠,٦٦		

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يتضح من جدول (٤) ما يلي : معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الإستبيان والدرجة الكلية له تراوحت ما بين (٠,٥٣ : ٠,٨٧) وهى معاملات إرتباط دالة إحصائياً مما يدل على أن الإستبيان على درجة مقبولة من الصدق.

جدول (٥) الإتساق الداخلى بين درجة كل محور والدرجة الكلية للإستبيان (ن = ٢٠)

الإستبيان	معامل الارتباط
المتطلبات الإدارية	٠,٩٦
المتطلبات التنظيمية	٠,٩٥
االمتطلبات التشريعية	٠,٩٠

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) = ٠.٤٤٤ يتضح من جدول (٥) ما يلي : تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل محور من محاور الإستبيان والدرجة الكلية للإستبيان ما بين (٠.٩٠ : ٠.٩٦) وهى معاملات إرتباط دالة إحصائياً مما يدل على أن الإستبيان على درجة مقبولة من الصدق .

ب . الثبات :

لحساب ثبات الإستبيان إستخدم الباحثون معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (٢٠) فرداً والمتمثلة من جميع فئات البحث ومن خارج العينة الأساسية ، والجدول (٦) يوضح ذلك .

جدول (٦) لثبات إستمارة الإستبيان باستخدام معامل ألفا لكرونباخ (ن = ٢٠)

م	الإستبيان	معامل الفا
١	المتطلبات الإدارية	٠,٩٣
٢	المتطلبات التنظيمية	٠,٩٣
٣	المتطلبات التشريعية	٠,٩٠
	الدرجة الكلية	٠,٩٧

يتضح من جدول (٨) ما يلي :

. تراوحت معاملات ألفا لمحاور الإستبيان ما بين (٠.٩٠ : ٠.٩٣) ، كما بلغ معامل الفا للإستبيان ككل (٠.٩٧) وهى معاملات إرتباط دالة إحصائيا مما يشير إلى ثبات الإستبيان .

تطبيق إستمارة الإستبيان: بعد تحديد العينة واختبار أدوات جمع البيانات والتأكد من صدقها وثباتها قام الباحثون بتطبيقها على جميع أفراد العينة قيد البحث وكانت فترة التطبيق من ١٦ / ١٠ / ٢٠٢٤م إلى ٢١ / ١١ / ٢٠٢٤م .

طريقة تصحيح إستمارات الإستبيان :

إعتمد الباحثون فى تحديد إستجابات عينة البحث حول عبارات إستمارة الإستبيان على ميزان تقديري ثلاثي ، وقد تم تصحيح العبارات كالتالي : موافق (٣) ثلاثة درجات – إلى حد ما (٢) درجتان – . غير موافق (١) درجة واحدة . وبعد الإنتهاء من عملية التصحيح قام الباحثون برصد الدرجات وذلك تمهيداً لمعالجتها إحصائياً .

المعالجات الإحصائية المستخدمة فى البحث الأسلوب:

بعد جمع البيانات وجدولتها تم معالجتها إحصائياً ، ولحساب نتائج البحث إستخدم الباحثون الأساليب الإحصائية الآتية :- النسبة المئوية – معامل الارتباط – معامل الفا لكرونباخ- الميزان التقديري – الدرجة المقدرة – النسبة المئوية – إختبار مربع كا ، وقد ارتضي الباحثون مستوى دلالة عند مستوى (٠.٠٥) ، كما استخدم الباحثون برنامج Spss لحساب بعض المعاملات الإحصائية

عرض ومناقشة النتائج

جدول (٧) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات (المحور الأول : المتطلبات الإدارية) (ن = ١٣٨)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية%	قيمة كا٢	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	وجود تشريعات وقوانين من قبل الدولة تعمل علي تطبيق فكر اللائحة .	١٢٤	١٤	–	٤٠٠	٩٦,٦٢٪	٢٠٠,٥٢	الرابع
٢	سهولة الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات من الجهات الإدارية المختصة بالدولة	١٢٦	١٢	–	٤٠٢	٩٧,١٠٪	٢١٠,٢٦	الثالث

٣	وجود سياسات موضوعة من قبل الجهات الإدارية لتشجيع تطبيق أساليب الاستثمار.	١٢٩	٨	١	٤٠٤	٪٩٧,٥٨	٢٢٥,١٧	الثانى
٤	وجود قرارات اقتصادية تشجع المستثمر وتحفزه للدخول إلى المجال الرياضي .	١٣٢	٦	_	٤٠٨	٪٩٨,٥٥	٢٤١,٥٧	الاول
٥	تنمية البنية المؤسسية اللازمة لتعضيد المنافسة .	١٣٢	٦	_	٤٠٨	٪٩٨,٥٥	٢٤١,٥٧	الاول
٦	رفع الكفاءة واستغلال كافة الإمكانات المتاحة لدى المؤسسات الرياضية .	١٢٩	٨	١	٤٠٤	٪٩٧,٥٨	٢٢٥,١٧	الثانى
٧	مراعاة الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار عند تطبيقها أو الشروع أو التفكير فى تطبيقها .	١٣٢	٦	_	٤٠٨	٪٩٨,٥٥	٢٤١,٥٧	الاول
	الدرجة الكلية للمحور				٥٢٠١	٪٩٦.٦٤		

قيمة (كا) عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من جدول (٧) والخاص بالتكرار والنسبة المئوية الخاصة بعبارات المحور الاول(**المتطلبات الإدارية**) وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإستجابات وهذه القيم لمربع كاى معنوية عند مستوى ٠.٠٥ فى جميع العبارات، وبنسبة موافقة تراوحت ما بين (٩٦.٦٢٪: ٩٨.٥٥٪) وبترتيب العبارات كما هو موضح بالجدول ، كما جاءت النسبة المئوية للمحور ككل (٩٦.٦٤٪) .

وقد حازت العبارات ارقام(٤ – ٥– ٧) على نسبة موافقة قدرها(٩٨.٥٥٪) فى اتجاه (موافق) والتى تشير الى وجود قرارات إقتصادية تشجع المستثمر وتحفزه للدخول إلى المجال الرياضي ، تنمية البنية المؤسسية اللازمة لتعضيد المنافسة ، مراعاة الطبيعة القانونية لعقود الإستثمار عند تطبيقها أو الشروع أو التفكير فى تطبيقها .

وهذا ما أكدته دراسة ماجد جمال محمد على(٢٠٢١) : حيث توكد نتائج الدراسة على ضرورة تقديم بعض التسهيلات للمستثمرين لتحفيزهم للاستثمار داخل المجال وإنشاء شركتهم .

وأوصى شريف السيد يوسف مجمد (٢٠٢٠) إضافة نص للمادة (٣) من لائحة منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية يحدد ضمانات وحوافز الإستثمار فى المجال الرياضى كما أوصت بالعمل على جذب المستثمرين للإستثمار فى المجال الرياضى من خلال توفيرها البيئة المناسبة (شروط الترخيص – ضمانات وحوافز للمستثمرين – سهولة تراخيص الأراضى – تنمية البنية المؤسسية اللازمة لتعضيد المنافسة وغيرها)

كما أشار " نادى أحمد عبدالمجيد (٢٠٢١) أن هناك من أهمها أنه لا يجوز أن يكون للشركات أوالمشروعات الرياضة الحق في تمليك أراضى البناء والعقارات لمباشرة نشاطها مع عدم الإعفاء من ضريبة إرادات النشاط التجاري والصناعى فى مجالات التربية البدنية والرياضية بالإضافة أنه لايتم تطبيق أحكام قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ١٩٩٧ ولائحة التنفيذية على جميع الشركات الرياضية .

وتوصى دراسة عبدالحديد العيسوى عبدالعزيز (٢٠٢٠) بتشكيل لجنة من الخبراء والمختصين

فى المجال الرياضي لإعداد دليل يتضمن المشروعات البحثية المطلوب تمويلها، مع توفير متطلبات نجاح شركات الخدمات الرياضية – تقديم تسهيلات فى تجديد ومنح تراخيص تلك الشركات مع توفير قاعدة بيانات لشركات الخدمات الرياضية وف آلية معدة لذلك

كما أكدت دراسةYuhaoWang (٢٠٢١) : التى إستهدفت تحليل مخاطر وإستراتيجيات الإستثمار فى صناعة الرياضة العالمية على أهمية وضع خطط إستثمارية مختلفة حسب إتجاهات الإستثمار المختلفة وأهدافه المتنوعه مع ضرورة وجود دعم قوى ليكون هناك المزيد من فرص الإستثمار فى الرياضة.

ويري الباحثون من خلال العرض السابق أن معوقات الإستثمار الرياضي تعد من المتطلبات التي يجب مواجهتها ومعالجتها أو الحد منها لإنجاح الإستثمار داخل شركات الخدمات الرياضية، والتى من أهمها المعوقات الإدارية والتى تتمثل في الأتي :

١- عدم وجود نظام للمستثمرين يساعدهم علي زيادة توظيف أموالهم في المجال الرياضي .

٢- عدم وجود خرائط إستثمارية توضح للمستثمرين المشروعات الرياضية التى يمكن تنفيذها

٣- ضعف الموارد البشرية اللازمة لتشغيل وإدارة اللائحة

جدول (٨) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات (المحور الثاني : المتطلبات التنظيمية) (ن = ١٣٨)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية%	قيمة كا٢	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
٨	التخطيط المسبق لكيفية إدارة وتشغيل المشروعات في ظل الفكر الاقتصادي المعاصر	١٢٧	١٠	١	٤٠٢	٩٧,١٠٪	٢١٤,٨٣	الثالث
٩	الاستعانة بالمتخصصين في مجال الاستثمار في القيام بوضع الخطط الاستثمارية .	١٠٨	٣٠	_	٣٨٤	٩٢,٧٥٪	١٣٥,١٣	الثامن
١٠	الاسترشاد بالدول المتقدمة في مجال استثمار الرياضة ومحاولة السير علي خطاها بما يتناسب مع طبيعة المجتمع المصري وعاداته وتقاليده .	١٢٧	١٠	١	٤٠٢	٩٧,١٠٪	٢١٤,٨٣	الثالث
١١	وضع نظام للمستثمرين يساعدهم علي زيادة توظيف أموالهم في المجال الرياضي .	١٣١	٧	_	٤٠٧	٩٨,٣١٪	٢٣٦,١٣	الأول
١٢	تعيين مؤسسة استثمارية فنية من أجل القيام بدراسات الجدوي .	١١٦	٢٢	_	٣٩٢	٩٤,٦٩٪	١٦٥,٠٤	السادس
١٣	وضع الرياضة ضمن الخطة التنموية والاستثمارية للدولة .	١٢٠	١٧	١	٣٩٥	٩٥,٤١٪	١٨١,٣٥	الخامس
١٤	عمل شبكة معلومات كاملة في الوزارة لنشر أنشطتها وإمكاناته للمجتمع الخارجي .	١٢٨	٩	١	٤٠٣	٩٧,٣٤٪	٢١٩,٩٦	الثانى
١٥	وضع خرائط استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات الرياضية التى يمكن تنفيذها بالمؤسسات الرياضية .	١٣١	٧	_	٤٠٧	٩٨,٣١٪	٢٣٦,١٣	الأول
١٦	القيام بالإشراف والرقابة علي المشروعات القائمة والجاري تنفيذها لضمان التزام المنفذين بالمواصفات المطلوبة .	١٢٥	١٢	١	٤٠٠	٩٦,٦٢٪	٢٠٤,٨٣	الرابع

١٧	حسن اختيار الموارد البشرية اللازمة لتشغيل وإدارة اللائحة .	١٣١	٧	–	٤٠٧	٪٩٨,٣١	٢٣٦,١٣	الأول
١٨	استخدام نظم اتصال فعالة لزيادة التنسيق والتواصل بين العاملين في الوزارة .	١٢٠	١٧	١	٣٩٥	٪٩٥,٤١	١٨١,٣٥	الخامس
١٩	استغلال الأنشطة الإعلامية في العصر الحديث كالإعلام المرئي وشبكات التواصل الاجتماعي في دعم الأنشطة المستثمرة لضمان استمراريتها	١٢٠	١٧	١	٣٩٥	٪٩٥,٤١	١٨١,٣٥	الخامس
٢٠	تعزيز العوامل الأمنية واستقرار الدولة من أجل إعطاء البيئة الآمنة للمستثمر للاستثمار في الأنشطة الرياضية .	١١٦	٢٢	–	٣٩٢	٪٩٤,٦٩	١٦٥,٠٤	السادس
٢١	استخدام التقنيات الحديثة داخل الوزارة وخارجها بما يضمن القدرة علي مسايرة التقدم العملي .	١٢٧	١٠	١	٤٠٢	٪٩٧,١٠	٢١٤,٨٣	الثالث
الدرجة الكلية للمحور					٦٧٢٢	٪٩٥,٥١		

قيمة (كا) عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من جدول (٨) والخاص بالتكرار والنسبة المئوية الخاصة بعبارات المحور الثانى (المتطلبات التنظيمية) وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإستجابات وهذه القيم لمربع كاى معنوية عند مستوى ٠.٠٥ فى جميع العبارات، وبنسبة موافقة تراوحت ما بين (٩٤.٦٩٪: ٩٨.٣١٪) وبترتيب العبارات كما هو موضح بالجدول ، كما جاءت النسبة المئوية للمحور ككل (٩٥.٥١٪).

وقد حازت العبارات ارقام(١١ ، ١٥،١٧) على نسبة موافقة قدرها(٩٨.٣١٪) فى اتجاه (موافق) والتى تشير إلى ضرورة وضع نظام للمستثمرين يساعدهم علي زيادة توظيف أموالهم في المجال الرياضي ، وضع خرائط إستثمارية توضح للمستثمرين المشروعات الرياضية التى يمكن تنفيذها بالمؤسسات الرياضية ، حسن إختيار الموارد البشرية اللازمة لتشغيل وإدارة اللائحة .

وتؤكد دراسة احمد نبيل كامل الشيخ (٢٠٢٠) :على ضرورة تطبيق الأبعاد التنظيمية والتشريعية التى تحفظ حقوق المستثمر لضمان نجاح الإتصاد ،إزالة كل المعوقات الإدارية التى تواجة المستثمرين فى الجوانب القانونية والتشريعية و الفنية والإدارية ،الإلتزام بتحقيق الأبعاد التنظيمية المطبقة لحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الإقتصادى للمؤسسة الرياضية

وأشار معتز محمود أحمد شكرانة (٢٠٢٢) على ضرورة إقناع رجال الأعمال بالإستثمار فى المجال الرياضى من خلال خطط إستراتيجية واضحة من وزارة الشباب والرياضة مع توفير الدعم الحكومى كداعم وشريك للقطاع الرياضى بالإضافة إلى مزيد من الإهتمام فيما يخص تأهيل العاملين به وتطوير قدراتهم الفنية والإدارية والتشريعية وتعزيز البنية التحتية الرياضية من خلال بناء المزيد من الملاعب والصالات لتطوير القطاع الرياضى.

كما أوصت به دراسة شيفلد هالام Sheffield halam (٢٠١٦) ضرورة وضع خطط وبرامج تتيح توزيع القاعدة الإقتصادية وتحفيز إقامة وإستضافة الأحداث الرياضية الكبرى بما يتيح نمو الإقتصاد المحلى مع زيادة إهتمام الشركات برعاية الأحداث الرياضية ذات الشعبية التي يتم بثها عبر

القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية.

ويري الباحثون أن من أهم العوامل المؤثرة على إنشاء شركات الخدمات الرياضية هو الإستقرار فى المجالات السياسية والإقتصادية والمالية والنظام القانونى وتنظيم القواعد والإجراءات التى تستهدف حماية المستثمر والعقود والمعاملات كما أن حسن إختيار الموارد البشرية والتخطيط المسبق لكيفية إدارة وتشغيل المشروعات وعمل شبكة معلومات كاملة في الوزارة لنشر الخرائط الإستثمارية للمستثمرين للمشروعات الرياضية التى يمكن تنفيذها .

جدول (١١) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات (المحور الثالث : المتطلبات التشريعية) (ن = ١٣٨)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية%	قيمة كا٢	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
٢٢	تعديل بعض بنود قانون الرياضة ليلاءم التغيرات الحالية والانتقال إلي آليات السوق الحر .	١٢٩	٩	_	٤٠٥	٩٧,٨٣٪	٢٢٥,٥٢	الثانى
٢٣	سن قانون للاستثمار يشجع المستثمر على الاستثمار داخل المجال الرياضي .	١٣٠	٨	_	٤٠٦	٩٨,٠٧٪	٢٣٠,٧٨	الأول
٢٤	وضع قوانين لضمان الاستثمار الخاص وضمان وظيفة اقتصاد السوق الحر .	١٣٠	٨	_	٤٠٦	٩٨,٠٧٪	٢٣٠,٧٨	الأول
٢٥	ترك الحرية كاملة للهيئات الرياضية في تحديد أوجه الاستثمار داخلها مع تحملها المسئولية القانونية الكاملة عن ذلك .	١٢٣	١٥	_	٣٩٩	٩٦,٣٨٪	١٩٥,٧٨	الثالث
٢٦	وجود جهة حكومية واحدة ومحددة بالاسم تتولي التخطيط لمشروعات الاستثمار كما تكون هذه الجهة المنوطة بإدارة معطيات هذه المشروعات والتفاوض مع المستثمرين.	١٢٩	٩	_	٤٠٥	٩٧,٨٣٪	٢٢٥,٥٢	الثانى
٢٧	وضع القواعد التى تحكم عقود الاستثمار في المجال الرياضي .	١٢٩	٩	_	٤٠٥	٩٧,٨٣٪	٢٢٥,٥٢	الثانى
٢٨	مراعاة الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار عند تطبيقها أو الشروع أو التفكير فى تطبيقها .	١٢١	١٧	_	٣٩٧	٩٥,٨٩٪	١٨٦,٥٧	الرابع
	الدرجة الكلية للمحور				٣٥٧٨	٩٦.٠٣٪		

قيمة (كا) عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من جدول (٩) والخاص بالتكرار والنسبة المئوية الخاصة بعبارات المحور الثالث(المتطلبات التشريعية) وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإستجابات وهذه القيم لمربع كاى معنوية عند مستوى ٠.٠٥ فى جميع العبارات، وبنسبة موافقة تراوحت ما بين (٩٥.٨٩٪ : ٩٨.٠٧٪) وبترتيب العبارات كما هو موضح بالجدول ، كما جاءت النسبة المئوية للمحور ككل (٩٦.٠٣٪).

وقد حازت العبارات أرقام(23، 24) على نسبة موافقة قدرها(٩٨.٠٧٪) فى اتجاه (موافق)

والتى تشير الى ضرورة سن قانون للإستثمار يشجع المستثمر على الإستثمار داخل المجال الرياضي ، وضع قوانين لضمان الإستثمار الخاص وضمان وظيفة إقتصاد السوق الحر

وتوصى دراسة شريف السيد يوسف محمد (٢٠٢٠): ضرورة قيام وزير الرياضة بتعديل لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية بما يساهم فى تحقيق رؤية الدولة الإقتصادية فى ضوء الأسس والمعايير التالية :

- تحقيق الهدف من الإستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية.
- تحقيق ميزة تنافسية لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية .
- التغلب على معوقات الإستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية .
- تحديد كافة القواعد المنظمة للإستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية .
- جذب المستثمرين للإستثمار الرياضى من خلال توفيرها البيئة المناسبة والتى تشمل

(شروط تراخيص شركات الخدمات الرياضية – سهولة إجراءات التراخيص – ضمانات وحوافز للمستثمرين – حماية حقوق الملكية – سهولة تخصيص أراضى وغيرها من المتطلبات التشريعية التى تساهم في نجاح شركات الخدمات الرياضية)

كما يري الباحثون ضرورة وضع القواعد التى تحكم تراخيص شركات الخدمات الرياضية داخل المؤسسات الرياضية بحيث يلتزم بها الجميع سواء الشركات أو الوزارة مع ضرورة تقديم كافة أوجة المساعدة من قبل الوزارة لكافة المستثمرين وتذليل العقبات أمامهم فى ضوء الهدف الإقتصادى المنشود لشركات الخدمات الرياضية وبذلك يتمكن الباحثون من الإجابة علي التساؤل الذي ينص علي " ما هى متطلبات تفعيل تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية علي تطوير المنظومة الإستثمارية بجمهورية مصر العربية " .

الإستخلاصات والتوصيات

أولاً : الإستخلاصات .

المحور الأول : المتطلبات الإدارية:

١. ضرورة وجود قرارات إقتصادية تشجع المستثمر وتحفزه للدخول إلى المجال الرياضي
٢. مراعاة الطبيعة القانونية لعقود الإستثمار عند تطبيقها أو الشروع أو التفكير فى تطبيقها
٣. تنمية البنية المؤسسية اللازمة لتعضيد المنافسة
٤. ضرورة وجود إدارة متخصصة داخل كل مؤسسة رياضية للإستثمار وكذلك وجود إدارة خاصة بالإستثمار بمديريات الشباب والرياضة يكون من ضمن إختصاصها ترخيص تلك الشركات وبيان للمستثمرين أهمية هذا الترخيص .
٥. وضع خطة لمواجهة مشاكل الإستثمار الرياضي التى تعرقل تنفيذ الأهداف الإقتصادية لشركات

الخدمات الرياضية. .

المحورالثانى : المتطلبات التنظيمية:

١- ضرورة وضع نظام للمستثمرين يساعدهم علي زيادة توظيف أموالهم في المجال الرياضي .

٢- وضع خرائط إستثمارية توضح للمستثمرين المشروعات الرياضية التى يمكن تنفيذها .

٣- حسن إختيار الموارد البشرية اللازمة لتشغيل وإدارة اللائحة

٤- وضع خطة واضحة ومحددة يمكن إتباعها فى صقل وتأهيل العاملين بالمؤسسات الرياضية. بما يضمن إعداد الكوادر والقيادات المتخصصة فى مجال الإستثمار.

٥- عمل شبكة معلومات كاملة في الوزارة لنشر أنشطتها وإمكاناته للمجتمع الخارجي.

٦. القيام بالإشراف والرقابة علي المشروعات القائمة والجاري تنفيذها لضمان إلتزام المنفذين بالمواصفات المطلوبة.

المحور الثالث : المتطلبات التشريعية :

١- ضرورة سن قانون للإستثمار يشجع المستثمر على الإستثمار داخل المجال الرياضي .

٢- وضع قوانين لضمان الإستثمار الخاص وضمان وظيفة إقتصاد السوق الحر .

٣- تعديل بعض بنود قانون الرياضة ليلاءم التغيرات الحالية والإنتقال إلى آليات السوق الحر.

٤- تقديم آليات ووسائل قانونية وإقتصادية ومالية حديثة يمكن تطبيقها بواسطة المؤسسات الرياضية فى إطار عملية الإستثمار

٥- ترك الحرية كاملة للهيئات الرياضية في تحديد أوجه الإستثمار داخلها مع تحملها المسئولية القانونية الكاملة عن ذلك .

ثانياً:التوصيات

١ - توصيات موجهة للمسئولين بوزارة الشباب والرياضة.

- إزالة كل المعوقات التى تواجه إستحداث المشروعات الإستثمارية فى الجوانب التنظيمية والتشريعية و الإدارية والفنية وتسهيل الإجراءات والتصاريح اللازمة لتشجيع المستثمرين.
- الإستعانة بخبراء متخصصين فى مجال الإستثمار لدراسة المشروعات التى تقدم من المستثمرين والتعرف على مدى الجدوى الإقتصادية منها .
- إنشاء هيكل تنظيمي ثابت لإدارة شركات الخدمات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة لكي يقوم بعمله على أكمل وجه .
- وضع خطة واضحة ومحددة يمكن إتباعها فى صقل وتأهيل العاملين بإدارة شركات الخدمات الرياضية يضمن إعداد الكوادر والقيادات المتخصصة فى مجال الإستثمار .
- تقديم بعض التسهيلات للمستثمرين لتحفيزهم للإستثمار داخل المجال الرياضي وإنشاء شركتهم

ذو الخدمات الرياضية .

- وضع خرائط إستثمارية توضح للمستثمرين المشروعات التى يمكن تنفيذها والترخيص لها
- تحديد الخطوات الإجرائية والتنظيمية لطبيعة عمل شركات الخدمات الرياضية ووضع البنود التعاقدية التى تحكم العلاقة بين شركات الخدمات الرياضية ووزارة الشباب والرياضة وإيضاح ذلك للجمهور.

٢ – توصيات موجهة للمسئولين بشركات الخدمات الرياضية.

- عقد دورات تدريبة مستمرة لإعداد المتخصصين والعاملين في مجال الإستثمار وصقلهم بالطريقة الحديثة فى مجالات الإستثمارية
- نشر ثقافة العمل بنظام شركات الخدمات الرياضية وتعزيزها بين المستثمرين من خلال وسائل الإعلام
- الإهتمام بالتحليل البيئي عند الشروع في استخدام نظم الإستثمار بشكلها الحديث
- ضرورة إهتمام إدارة شركات الخدمات بتطبيق أساليب الإستثمار الحديثة ووضع الضوابط الخاصة بها .
- التخطيط المسبق لكيفية إدارة وتشغيل المشروعات في ظل الفكر الإقتصادي المعاصر
- التأكيد على ضرورة الإهتمام بمرونة وملائمة الهيكل التنظيمى لما له من دور هام على درة شركات الخدمات الرياضية في تنفيذ الأهداف المرجوة منها.

المراجع العربية:

١- احمد حسنى السيد ايوب (٢٠٢٢) : محددات إنشاء الشركات المساهمة لأندية الدوري الممتاز لكرة القدم فى ضوء المستحدثات القانونية (بحث منشور) مجلة بحوث التربية الرياضية ، مجلد ٧١ ،عدد ١٣٩، كلية التربية الرياضية بنين، جامعة الزقازيق.

٣- أحمد نبيل كامل الشيخ (٢٠٢٠): دراسة مردود الجدوى الإقتصادية والإجتماعية لتطبيق نظام وآليات الإقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وآثارها على تطوير المنظومة الرياضية فى ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧، (بحث منشور) المجلة العلمية للبحوث والدراسات فى التربية الرياضية، العدد ٤٠،كلية التربية الرياضة ،جامعة بور سعيد.

٤- حسن أحمد الشافى(٢٠٠٦): الاستثماروالتسويق فى التربية البدنية والرياضية (الموسوعةالعلمية لاقتصاديات الرياضية). الإسكندرية،دارالوفاء للطباعة والنشر

٥- سامى محمد الخرابشة (٢٠٠٨) : التنظيم القانونى لإعادة هيكلة الشركات المساهمة العامة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان.

٦- شريف السيد يوسف محمد (٢٠٢٠) : تقويم لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧م والمعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨م في ضوء رؤية الدولة الإقتصادية ،(بحث منشور)، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، المقالة ٥٦ ، المجلد ٨٨ ، جزء ٣ ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

٧- عبدالحميد العسيوي عبدالعزيز(٢٠٢٠): دورشركات الخدمات الرياضية فى الإنجاز الرياضى (بحث منشور) ، المجلة العلمية للتربية الرياضية والبدنية ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة الإسكندرية .

٨- علاء حسن عبدالرحمن جاب الله (٢٠٢٢): العائد الإقتصادى لوزارة الشباب والرياضة جراء تراخيص شركات الخدمات الرياضية وفقاً لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربة الرياضية للبنات، جامعة الإسكندرية.

٩- قانون الرياضة رقم (٧١)جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية - العدد ٢١ مكرر (ب) في ٣١ مايو٢٠١٧م.

١٠- قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ (بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمه وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) العدد٢ مكرر (ط) بتاريخ ١٦ / ١/ ٢٠١٨م.

١١- كمال الدين عبد الرحمن درويش ، وليد مرسى الصغير ، أحمد عبد الفتاح احمد ، محمد إبراهيم مغاورى(٢٠١٤) : اقتصاديات الرياضة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة

١٢- ماجد جمال محمد على(٢٠٢١): أثر تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية علي تطوير المنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة، جامعة حلوان.

١٣- معتز محمود أحمد شكارنة (٢٠٢٢): متطلبات الاستثمار فى الأنشطة الرياضية لتعزيز بيئة الاعمال والاقتصاد فى فلسطين، (رسالة ماجستيرغير منشورة)، فى إدارة الأعمال، عمادة الدراسات العليا،جامعة القدس .

١٤- نادى أحمد على (٢٠٢١) : ضمانات وحوافز الإستثمار فى المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربي، بحث منشور ،المجلة العلمية لعلوم الرياضة، عدد ٤، كلية التربية الرياضية ، جامعة كفر الشيخ.

١٥- وزارة الشباب والرياضة (٢٠١٨): الدليل الإرشادي لتراخيص مزاولة أعمال الخدمات الرياضية. مكتب شركات الخدمات الرياضية ، القاهرة

١٦- وزارة الشباب والرياضة (٢٠١٨): لائحة منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية،. مكتب شركات الخدمات الرياضية ، القاهرة.

ثانياً:المراجع الأجنبية :

17-Sheffield halam(2016): The economic implications of major sporti events a case study of Sheffield Industrial City.

18-Yuhao Wang (2021) Analysis of Risks and Strategies of Investment in Global Sports Industry.

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- www.empt.gov.eg (الموقع الرسمى لوزارة الشباب والرياضة)

ملخص البحث

واقع تطبيق لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية

أ.د/ وليد مرسي علي الصغير

أ.د/ السعدني خليل عبد الغني السعدني

الباحث/ خالد عبد النبي حسانين

أجريت هذه الدراسة للتعرف على" واقع تطبيق لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية" ، يهدف البحث إلى التعرف على واقع تطبيق لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية وما تحققه من سرعة ودقة وشفافية في العمل و تطوير الأداء والحد من السلبيات الموجودة من خلال زيادة اللامركزية بين المستويات الإدارية بغرض اختصار الإجراءات الروتينية التي تبدد الكثير من الوقت والجهد في عملية اتخاذ القرارات مع إتاحة قدر أكبر من الحرية للعاملين لاتخاذ القرار والاستفادة من قدراتهم وذلك من اجل الوقوف على متطلبات تطبيق لائحة شركات الخدمات الرياضية.

واستخدم الباحثون المنهج الوصفي و ذلك لملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها ، كما تم اختيار عينة البحث الأساسية من مجتمع البحث من (مديري شركات الخدمات الرياضية، أعضاء مجلس إدارات شركات الخدمات الرياضية) بالطريقة العشوائية بإجمالي (١٢٣) فرداً بنسبة (٥٠٪) من إجمالي مجتمع الدراسة البالغ (٣٤٦) فرداً ،

توصل الباحثون لأهم نتائج البحث والتي من أهمها ضرورة سن قانون للاستثمار يشجع المستثمر على الإستثمار داخل المجال الرياضي مع ضع قوانين لضمان الإستثمار الخاص وضمان وظيفة اقتصاد السوق الحر ضرورة وجود إدارة متخصصة داخل كل مؤسسة رياضية للاستثمار وكذلك وجود إدارة خاصة بالاستثمار بمديريات الشباب والرياضة يكون من ضمن اختصاصها ترخيص تلك الشركات وبيان للمستثمرين أهمية هذا الترخيص .

Abstract

The reality of applying the regulations for granting licenses for sports services companies in the Arab Republic of Egypt

Prof. Walid Morsi Ali Al-Saghir

Prof. El-Saadani Khalil Abdel Ghani El-Saadani

Researcher. Khaled Abdel Nabi Hassanein

This Study Was Conducted To Identify "The Reality Of Applying The Regulations For granting Licenses For Sports Services Companies In The Arab Republic Of Egypt"

The Research Aims To Identify The Reality Of Applying The Regulations For Granting Licenses For Sports Services Companies In The Arab Republic of Egypt And What It Achieves In Terms Of Speed, Accuracy And Transparency In Work, Developing Performance And Reducing Existing Negatives By Increasing Decentralization Between Administrative Levels In Order to Shorten the Routine Procedures That Waste A Lot Of Time And Effort in The Decision-Making Process, While Allowing Greater Freedom For Workers To Make Decisions And Benefit From Their Capabilities In Order To stand On the Requirements For Applying The Regulations For Sports Services Companies.

The Researchers Used The Descriptive Approach Because It Is Suitable For The Nature And Objectives Of the Study. The Basic Research Sample Was Selected From The Research Community (Directors Of Sports Services Companies, Members Of The Board Of Directors of Sports Services Companies) Randomly, With A Total of (123) Individuals, Representing (50%) Of The Total Study Community of (346) Individuals.

The Researchers Reached The Most Important Results Of The Research, The Most Important Of Which Is The Necessity Of Enacting An Investment Law That Encourages Investors To Invest In Ihe Sports Field, With Laws To Ensure Private Investment And The Function Of The Free Market Economy. The Necessity Of Having A Specialized Administration Within Each Sports Institution For investment, As Well As Having A Special Administration For Investment In The Youth And Sports Directorates, Whose Jurisdiction includes licensing these companies and explaining to investors the importance of this licensing.